

## في العمق

حتى لا ينتهي  
الاستثناء اللبنانيتحجيم نفوذ حزب الله وإيران  
مطلب الشارع اللبناني

يشهد لبنان انتفاضة اجتماعية شعبية غير مسبوق، في ظل فقدان المواطن اللبناني ثقته بالحكومة وقدرتها على إنقاذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في البلاد. ولا تحمل انتفاضة الشارع اللبناني دوافع اقتصادية فقط، بل تأتي احتجاجاً على الطائفية والمحسوبية التي يغرق فيها البلد منذ سنوات طويلة، واستنكاراً واسعاً لرؤوخ حزب الله إلى الإملاءات الإيرانية على حساب مصلحة اللبنانيين، حيث لم يعد مطلب إضعاف نفوذ حزب الله وإيران في لبنان مقتصرًا على الأطراف الخارجية بل تحول إلى مطلب رئيسي للشارع، الذي بدأ ناقماً على نخبة السياسة ويطلب بشكل موحد بإسقاطها، فيما لم تنجح دعوات رئيس الحكومة سعد الحريري في إهمال الحكومة للقيام بإصلاحات عاجلة تهدئة الشارع الغاضب، كما لم يصفق اللبنانيون هذه المرة لخطاب حسن نصرالله، بل لم يستثنوه من دعوات الرحيل.

عقود، واختاروه دون أي مكان آخر لإيداع أموالهم في مصارفه.

الخليجيين، وعلى رأسهم السعودية، التي لم تبخل يوماً في تقديم الدعم للبنان، باتت هي الأخرى تطالب بيروت بتلبية شروط تهدف إلى إضعاف نفوذ حزب الله وإيران. ولم يعد مطلب التحجيم مقتصرًا على الجهات الخارجية، بل أصبح مطلب الشارع اللبناني.

ويشهد الشارع اللبناني "انتفاضة"، رغم تراجع الحكومة عن فرض ضرائب جديدة في موازنة العام المقبل، شملت الاتصالات المجانية خاصة، وأدت إلى انتفاضة سماها البعض "ثورة المحتجون".

وتستمر "انتفاضة" المحتجون

علي قاسم  
كاتب سوري

من سوء حظ اللبنانيين أن عصر الوصاية الاستعمارية انتهى في اليوم الذي أعلن فيه الرئيس الفرنسي شارل ديغول الانسحاب من الجزائر.

كان ديغول قد اقتنع، منذ مدة، بحتمية استقلال الجزائر، فبدأ في وضع وتنفيذ مشروع تحت عنوان "الجزائر الجزائرية"، رأى فيه البعض محاولة لفرض نوع جديد من الاستعمار تحت اسم جذاب. فرنسا لم تقطع أيضاً وجودها في لبنان، ولكن كما في الجزائر، فشلت العلاقة بين الطرفين، وفشل معها المشروع الجذاب.. من يريد أن يتحمل عبء دولة فاشلة؟

اليوم، بات "الاستثناء اللبناني"، مهدداً بالإنهاء، والسبب هو حزب الله، الذي يتحمل مسؤولية الأزمة التي يعيشها البلد؛ بسببه واجه لبنان عقوبات خارجية على أنشطته المالية، وبسببه أيضاً سيطر القلق على المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.. من يريد أن يستثمر في بلد تتحكم في قراراته الميليشيا؟

اليوم يحتاج لبنان إلى عشرة مليارات دولار على الأقل، لتجديد ثقة اللبنانيين في المهجر، الذين لم يخلوا في دعم الاقتصاد على مدار



## طغح الكيل

داخل لبنان. هذا لن يحدث، لا يوجد من يقامر على حضان متعبد، والحضان اللبناني أكثر من متعبد.

**الناس بدأت تثور ضد الطائفة والدين، ووصل الحد إلى الدعوة لحكومة عسكرية. ولكن الرسالة لم تصل إلى حزب الله وأمينه العام حسن نصرالله**

الخيار الثاني، أيضاً معجزة، أن يستفيق حزب الله وأمينه العام، من أوهامهما، ليصبح لأوهما للبنان، وليس لإيران. وأن تحلل الميليشيات المسلحة، ويتوقف الحزب عن النظر لنفسه "دولة داخل دولة". وهذا لن يحدث أيضاً، لأن الحزب وأمينه العام يتصرفان وفق أوامر عليا مقدسة، تأتيها من طهران، على أنها رسائل سماوية لا يصح التشكيك فيها.

الخيار الثالث، بدأ اللبنانيون بتنفيذ يوم خرجوا إلى الشارع ونادوا: كلهم، بمن فيهم نصرالله، "بزء". هل سينجح اللبنانيون في إنقاذ لبنان؟ لا يوجد حالياً جواب على ذلك، ولكن المهم أنهم بدأوا وقالوا ما قاله التونسيون في ثورتهم "ديجاج".

مؤسسات، ووفرت الكثير من النفقات، تنتهي الأزمة".

الشارع لم يصفق لنصرالله، الذي لم يقدم ما هو مفيد وجديد، وفسر الماء، بعد صمت وتفكير عميق، بالماء. بل على العكس استحق غضب الشارع، ومباشرة بعد انتهاء الكلمة هتف متظاهرون تجمعوا في ساحة رياض الصلح وسط بيروت "كلن يعني كلن.. نصرالله واحد من".

اليوم، لبنان أقرب للأزمة المالية من أي وقت مضى، ويتحدث السياسيون عن حاجة البلد لـ"صدمة كهربائية"، فالقليل الباقي من الرصيد المالي لم يعد يكفي، حسب وزير الخارجية جبران باسيل، لنهاية العام. حيث تبلغ قيمة الديون المطلوب سدادها في ذلك التاريخ نحو 6.5 مليارات دولار.

وبات لبنان مهدداً، إن لم يحصل على دعم مالي من الخارج، باحتمال تخفيض قيمة العملة، أو حتى التخلف عن سداد ديونه في غضون أشهر.

ماذا يمكن فعله قبل ذلك اليوم؟ وأي "صدمة كهربائية" يمكن أن تنقذ لبنان من الإفلاس الكامل؟

أمام لبنان ثلاثة خيارات، خيار الحريري ليس واحداً منها.. الخيار الأول، معجزة.. أن تراجع الدول المانحة عن وقفها، وتغلق على لبنان مزيداً من المنح والقروض، وأن يعود اللبنانيون في الخارج، إلى تحويل مدخراتهم للمصارف

فيها لمطلب إسقاط النظام. ولم ينفع "الحل المظلم"، الذي وعد به الرئيس ميشال عون، عبر حساب الرئاسة على "تويتر"، هو الآخر في تهدئة الشارع.

وكان رئيس الحكومة سعد الدين الحريري قد طلب مهلة 72 ساعة من المحتجين "لتقديم حل يرضي الشارع والمجتمع الدولي"، قدم بعدها مبادرة أبرز بنودها أن يكون العجز صفراً في موازنة 2020، وأن يتم إيجاد حل لازمة الكهرياء خلال شهر واحد، بالإضافة إلى فرض ضرائب على المصارف، والحصول على دعم منها بنحو 3 مليارات ونصف المليار دولار.

لم يتلق المحتجون وعود الحريري بإيجابية، بل رأى البعض أن الرهان عليها هو رهان على أن تعيش الأسماك على البر.

الناس بدأت تثور ضد الطائفة والدين، ووصل الحد إلى الدعوة لحكومة عسكرية. ولكن الرسالة لم تصل إلى حزب الله وأمينه العام حسن نصرالله، الذي القى خطاباً هزلياً، قال فيه إن "الناس لا يمكنهم تحمل رسوم وضرائب جديدة"، وإن "المشكلة ليست في الحكومة، بل في المنهجية المتبعة". واعتبر أنه "إذا اتخذت الحكومة الحالية، أي حكومة، إجراءات عملية، وعالجت الهدر والفساد، ودجت



## الصدر يطلق آخر الرصاصات على حكومة بغداد الموشكة على الانهيار



فأروق يوسف  
الصدر لن ينجو من مركب السياسة الغارق في العراق  
سرمد الطائي  
موقف الصدر يعني أن صفحة حكومة عبدالمهدي طويت

بها العالم". وفي واقع الأمر فإن الصدر لا يختلف عن سواه من أقطاب العملية السياسية في العراق - حسب تعبير فأروق يوسف - فهو موجود بإرادة قائمة على تسوية أميركية- إيرانية. وهو فاسد لأنه يمسول تياره من أموال الدولة العراقية. كما أنه طائفي لأنه يقود ميليشيا سبق لها وأن ارتكبت مجازر في حق العراقيين.

من جهته يرد الناشط الصدري ذوالفقار الزهيري، على اتهام مقتدى الصدر بركوب موجة الاحتجاجات بقوله إن الصدريين "هم من خلقوا الموجة وليس من ركبها"، مذكراً بأن الصدريين هم "أول من قاد المظاهرات وأشعل فتيلها.. ومسيرات الجمهور الصدري الملبوينة الأكبر والأكثر ترتيباً وتأثيراً.. وشهداء المظاهرات الأخيرة أغلبهم من مناطق محسوبة على جماهير التيار الصدري". لكن الزهيري، عبر عن أمنياته بأن يتحقق شعار الصدر "شلع قلع" هذه المرة، على أن يشمل "سياسي التيار الصدري والمتفعين" باسمه.

حتى الآن، إنها اطلعت على موقف الصدر، مشيرة إلى أنها "تقدر" دوره في دعم المتظاهرين والوقوف معهم في مطالبهم المحقة، لكنها أيضاً تحمله الجزء الأكبر من إخفاق هذه الحكومة، كونه اللاعب الاقوى بين القوى السياسية" التي شكلتها. وطالبت اللجنة "جميع الأحزاب والتيارات السياسية بدعم مطالب الثوار وتبنيها تحت قبة البرلمان وغير الضغط على الحكومة، بعيداً عن النزول إلى الشارع وتبني خيار المظاهرات لأن ذلك يُحزب حركة الاحتجاجات ويجرها إلى الوقوع في الفخ السياسي".

لكن مراقبين يرون أن الصدر، وهو أحد أهم رعاة الحكومة، منح حركة الاحتجاج العراقية شرعية كاملة، ورد على جميع التهم الحكومية والسياسية ضدها، ما يجعل أي محاولة عنيفة للتصدي لها، إلى ما يشبه الانتحار السياسي، فضلاً عن النقل الإضافي الذي يمكن أن تجسده مشاركة أنصاره في تظاهرات الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وقال الصحافي والكاتب العراقي سرمد الطائي، إن موقف الصدر يعني أن "صفحة حكومة عبدالمهدي طويت"، ملحقاً إلى أن سقوطها ربما مسألة وقت. أما الناشط في حركات الاحتجاج العراقية منذ 2011، أحمد عبدالحسين، فاشاد بموقف الصدر قائلاً، "مد اجتماعي وسياسي جديد ومختلف لدى الشباب، ولا أحد من السياسيين الذين هم في غمرة ساهون، ولا من رجال الدين الخراصين، ولا من المثقفين، أعد خطاباً يتلاعب وهذا المد، ولا أحد منهم فكر في أن يغير خطابه وفهمه وناقذته التي يرى

على إيجاد حلول.. لكن لن يكون هناك حل، فالحكومة عاجزة تماماً عن إصلاح ما فسد، فما بُني على الخطأ يتهاوى".

وذكر الصدر أن جميع السياسة والمسؤولين العراقيين، "علموا أنهم سئلوا أنفسهم لن هم خارج الحدود وأنهم سوف لن يستطيعوا إصدار أي قرار من دون موافقتهم. كل حسب توجهاته". وتابع، "كلهم أبقنوا أن العراق صار ساحة لتصفية الحسابات الداخلية والخارجية.. كلهم أذعنوا أن أغلبية الشعب لا تريد خصوصاً بعد أن أضافت ثورة الأصفار رونقا جديداً"، في إشارة إلى أنصاره الذين ارتدوا ملبسين بيضاء خلال مراسم زيارة أربيعينية الإمام الحسين بن علي في كربلاء، مساء الجمعة.

كما دعا الصدر دول الجوار إلى ترك "الشعب يقرر مصيره.. فإذا قرر الشعب فعلى الجميع الإصغاء للصوت الهادر، وإن سكت الشعب فعليك السكوت"، في إشارة قال عنها مراقبون إنها موجهة إلى طهران، التي يعتقد على نطاق واسع أنها شجعت الحكومة على قمع الاحتجاجات. وبرغم أن الصدر أسهم في تشكيل حكومة عبدالمهدي، متحلاً نحو 50 بالمئة من غطاءها النيابي، إلا أن استدارته الحالية، لقيت استجابة واسعة في صفوف النشطاء، الذين لم يفهم تحذير الزعيم الشيعي من محاولة "ركوب موجة الاحتجاجات"، أو على الأقل "تجنب التعرض لأضرارها".

وقالت اللجنة العليا لتنسيقية تظاهرات ثوار العراق، وهي الجهة الوحيدة التي تتحدث باسم المظاهرات

الحكومة لإنقاذ رأسه الذي يطالب به المحتجون.

وجاء التحول الأهم في مسار تعاطي الصدر من الحراك الشعبي، مساء السبت، عندما وجه خطاباً صريحاً للمتظاهرين، وصفهم خلاله بالثائرين، اعتبره البعض شحنة مضافة للتظاهر وسط تشكيك نسبة كبيرة من العراقيين بأنها محاولة مكتنفة لركوب الموجة، خصوصاً وأنه قد عاد مؤخراً من إيران.

واعتبر الكاتب السياسي العراقي فأروق يوسف الصدر خارج حلبة التظاهر اليوم. وتابع يوسف في تصريح لـ"العرب" قائلاً "إذا ما كان الصدر يحاول الآن استنراك ما فاتته فإنه لن يتمكن من النجاة بنفسه من مركب العملية السياسية الغارق. ذلك لأنه كان واحداً من صناع ذلك المركب وكان واحداً من أكبر المستفيدين منه".

وقال الصدر، مخاطباً المتظاهرين، "أيها الثائرون (... لعلكم عزتمتم أمركم على أن تتظاهروا في الخامس والعشرين من الشهر الميلادي وهذا حق من حقوقكم.. لكني أريد أن اطالعكم على ما يجري خلف الستار". وأضاف أن "كل السياسيين والحكوميين يعيشون في حال رعب وهستيريا من المد الشعبي.. كلهم يحاولون تدارك أمرهم.. لكن لم ولن يستطيعوا، فقد فات الأوان".

وزاد الصدر بقوله، "كلهم يريدون أن يقوموا ببعض المغريات لإسكاتكم.. كالتعيينات والرواتب وما شاكل ذلك.. كلهم قد جهزوا أنفسهم لأسوأ السيناريوهات"، مشيراً إلى أن جميع الساسة والمسؤولين العراقيين، "اجتمعوا

بغداد - أطلق الزعيم الشيعي العراقي واسع التأثير، مقتدى الصدر، ما وصف بأنها إحدى آخر الرصاصات على جسد حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، الذي يحمله مراقبون نصف أوزار تشكيكها، عندما قال إنها "عاجزة تماماً عن إصلاح ما فسد"، داعياً

المحتجين الذين يخططون إلى الخروج في تظاهرات حاشدة يوم الخامس والعشرين من الشهر الجاري، إلى محاسبة الفاسدين بانفسهم. ومنذ انطلقت حركة الاحتجاج في العراق، مطلع أكتوبر الجاري، تطورت مواقف الصدر من المطالبة بحماية المتظاهرين إلى التشديد على ضمان حرية التعبير بعدما قمعت الحكومة الصحافيين وهاجمت ميليشيات مسلحة مقررات القنوات الفضائية، متسببة في هلع كبير، ما دفع الكثير من الإعلاميين إلى مغادرة بغداد ومدن الجنوب إلى إقليم كردستان واسطنبول وعمّان وبيروت.

ولا يعول المراقبون على نتائج لجنة التحقيق التي شكلها عبدالمهدي لكشف ملابسات مقتل وجرح واعتقال آلاف المحتجين، خلال المظاهرات التي انطلقت مطلع أكتوبر، وسط شعور عام بأن هذا النوع من الإجراءات معد للاستهلاك الإعلامي، إذ لا يتوقع أن توجه لجنة حكومية اتهامات إلى رؤوس كبيرة أو لشخصيات على صلة بإيران.

لكن مراقبين من رئيس الوزراء العراقي أبلغوا "العرب"، بأن "عبدالمهدي جاد في الكشف عن أسماء المتورطين في قمع الاحتجاجات، بغض النظر عن مراكزهم السياسية أو التنفيذية"، وسط توقعات بأن تكون نتائج تحقيقات هذه اللجنة فرصة أخيرة أمام رئيس

بغداد - أطلق الزعيم الشيعي العراقي واسع التأثير، مقتدى الصدر، ما وصف بأنها إحدى آخر الرصاصات على جسد حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، الذي يحمله مراقبون نصف أوزار تشكيكها، عندما قال إنها "عاجزة تماماً عن إصلاح ما فسد"، داعياً

نسبة كبيرة من العراقيين ترى في تعاطي الصدر مع الحراك الشعبي محاولة مكشوفة لركوب الموجة

